

الحوثيون يعرقلون جهود إحلال السلام بمواصلة استهداف السعودية

على مناطق في المملكة السعودية، ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن التحالف العربي قوله إن الدفاعات الجوية اعترضت ودمرت طائرات دون طيار مفخخة أطلقتها الحوثيون السبت، منها سبع طائرات تجاه المنطقة الجنوبية، مشيراً إلى أن "عملية الاعتراض تمت بنجاح بالأجواء اليمنية وتم صد المحاولة العدائية".

واعترض التحالف أيضاً ثلاث طائرات دون طيار مفخخة أطلقت على منطقة خميس مشيط جنوب المملكة، من بينها طائرة أطلقت صباح السبت. وكان المتمردون الحوثيون أعلنوا صباح السبت عبر قناة المسيرة الناطقة باسمهم عن "عملية هجومية (-) بطائرة قاصف على قاعدة الملك خالد الجوية بخمس مشيط والإصابة دقيقة بفضل الله".

الحوثيون أعلنوا مساء الجمعة، عدم إحراز تقدم في الجهود الأممية والدولية الرامية لوقف الحرب في اليمن

وكان التحالف أعلن هذا الشهر تعليق عملياته ضد الحوثيين في اليمن أفساحاً في المجال أمام إيجاد حل سياسي للنزاع الدامي في البلد الفقير. ويأتي هذا التطور في وقت تبذل الأمم المتحدة وواشنطن وعواصم إقليمية جهوداً دبلوماسية كبرى توشك على وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع.

ويشهد النزاع في اليمن الذي اندلع عام 2014، مواجهات دامية بين الحوثيين وقوات الحكومة المعترف بها دولياً والعمومة من التحالف العربي بقيادة السعودية.

وخلف النزاع عشرات الآلاف من القتلى ودفن نحو 80 في المئة من السكان للاعتماد على الإغاثة وسط أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقاً للأمم المتحدة. وتسبب كذلك بنزوح الملايين من الأشخاص وترك بلدانهم على شفا المعاجاة.

ويبينما تدفع الأمم المتحدة وإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى إنهاء الحرب، يطالب المتمردون بفتح مطار صنعاء قبل الموافقة على وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات. وتقود السعودية منذ 2015 تحالفاً عسكرياً دعماً للحكومة المعترف بها دولياً التي تخوض نزاعاً دامياً ضد الحوثيين منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء ومناطق أخرى في 2014.

صنعاء - تعكس الهجمات المكثفة التي شنتها السبت ميليشيا الحوثي اليمنية على الأراضي السعودية وإعلانها عدم إحراز أي تقدم في جهود وقف الحرب نية الجماعة المدعومة من إيران لعرقلة الجهود الدولية لإحلال السلام في البلاد. وأعلن الحوثيون مساء الجمعة، عدم إحراز تقدم في الجهود الأممية والدولية الرامية لوقف الحرب في البلاد وذلك في تصريحات أدلى بها رئيس فريق الجماعة بالمفاوضات محمد عبدالسلام، لقناة "المسيرة" التابعة للحوثيين.

وأوضح عبدالسلام، أن "دول العدوان (التحالف العربي) تطلب منا الموافقة على استمرار الحصار (...) لم يحصل تقدم في المفاوضات، وجهودنا مستمرة حتى يصلوا إلى قناعة بوقف العدوان ورفع الحصار". وأضاف "الولايات المتحدة غير جادة في إيقاف العدوان ورفع الحصار على الشعب اليمني"، متهمًا واشنطن بأنها "تريد تنفيذ مشاريعها في اليمن، ولا تهتم المعاناة الإنسانية".

وتأتي تصريحات المسؤول الحوثي، بعد أشهر من تحركات دبلوماسية متكررة من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى مثل سلطنة عمان، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار باليمن.

وتأتي هذه التصريحات أيضاً في وقت أعلن فيه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الجمعة إدراج جماعة الحوثي على اللائحة السوداء للدول والجماعات المنتهكة لحقوق الأطفال. وجاء قرار إدراج الحوثيين في تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، بعد اتهامهم بقتل أو تشويه أكثر من 250 طفلاً خلال سنة 2020، حيث قوبل هذا القرار بانتقاد الحوثيين.

ومن جانبه، قال ضيف الله الشامي وزير الإعلام في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، إن "القرار الأممي نفاق واضح ويأتي في إطار منح غوتيريش ولاية ثانية كامين عام للأمم المتحدة".

وأضاف في تصريحات نقلتها وكالة أنباء "سبأ" التابعة للحوثيين "كان الأصرى بالمنظمة الأممية أن تعمل على رفع الحصار على اليمن الذي يتسبب كل يوم في وفاة الأطفال، وكذا إيقاف المجازر التي يرتكبها تحالف العدوان (التحالف العربي) بحق أطفال اليمن".

أما محمد علي الحوثي عضو المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، فغرد قائلاً "يتم الترتيب لمسيرة للأطفال تحمل صوراً ومجسمات لجثامين الأطفال الذين قتلهم التحالف"، تعبيراً عن استنكار القرار الأممي.

وجاءت هذه التطورات في وقت لا يزال فيه الحوثيون يصعدون هجماتهم، حيث أطلق هؤلاء عشر طائرات مسيرة

القاهرة تتسلح بالدعم الأميركي لترتيب علاقتها مع تل أبيب

آليات لضبط العلاقة بين مصر والحكومة الإسرائيلية الجديدة



تحركات مصرية مكثفة

جعلت من دورها في القضية الفلسطينية عنصراً رئيسياً وحامكاً في التقارب والتعاقد مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما أدى إلى إدارة تل أبيب علاقتها العربية من وراء ظهر القاهرة خلال فترة حكم نتنياهو التي امتدت حوالي 12 عاماً.

ولعل الترويج لـ"صفقة القرن" والتطور الذي حصل بشأن توقيع اتفاقيات سلام مع دول عربية عديدة نبه مصر إلى سذ هذه الثغرة التي كاد اكتمالها أن يؤدي إلى تهيمش دورها الإقليمي، ولذلك تسعى إلى التعاون مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة بجدية، ما يشي بعدم استبعاد انتقال السلام من حالته الباردة التي عاش في كنفها أربعة عقود.

وتفحنت تل أبيب من أن التسلل إلى الفضاء العربي بعيداً عن مصر يمكن تعطله، فديها من الأدوات والإمكانات بحكم الجغرافيا السياسية والدور التاريخي والارتباط الوثيق بالقضية الفلسطينية، ما يساعدها على فرملة أي اندفاع عربي.

ولذلك من المهم التنسيق معاً، لأن حكومة بينيت-لابيد تواجه اختبارات داخلية وخارجية مختلفة ولا تملك رفاهية الصدام مع القاهرة ولا تزال تعيش أصداء نجاحها في الحصول على موافقة الكنيست بالحد الأدنى من النسبة المطلوبة، بما يعرضها للسقوط في أي لحظة، إذا فشلت في ترتيب أوراقها وإدارة أزماتها بشكل دقيق.

وربما تكون هناك رغبة في الوقت الراهن، لكن الإرادة ليست كافية، لأن الأطراف الرئيسية تدير حساباتها من منطلق أن إطالة عمر الأزمة يمكن أن يسفر عن واقع أفضل لها من حيث المكان والتنازلات. وذكر أنور لـ"العرب" أن هذا الوضع المتبسط لن ينتج تسوية في المدى المنظور، بما يعني تمديد التوترات، وهي صياغة باتت مرجحة لبعض القوى التي تفقر للقدرة على الجسارة وتربط رؤيتها بجمهور اعتاد منها التشدد في المحطات الرئيسية.

وتواجه التحركات المصرية تحديات كبيرة بشأن تجسير الهوة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، وبخلاف التفاهات بين حركتي فتح وحماس وفقاً مسوداً بعد فشل الحوار في القاهرة مؤخراً وتمسك كل طرف بشروطه في ملف إعمار غزة وإعادة تشكيل منظمة التحرير، وتفاصيل إجراء الانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية وأنها له الأولوية. ويستغرق تجاوز هذه الخلافات وقتاً ويمكن أن يفضي إلى مشهد لا يسمح بالتحرك بصورة إيجابية، وهو ما يفرض على القاهرة العمل في مسارين متوازيين، والفصل بين علاقتها بالحكومة الإسرائيلية وبين تحريك قطار المفاوضات الذي يعد مهماً، غير أن رهنه بتدوير قدر كبير من التباينات الفلسطينية لن يفيده مصر.

ويقول مراقبون إن القاهرة بدأت تميل حالياً إلى تحاشي الأخطاء السابقة التي

ضرورة تحريك الجمود الحالي وصولاً إلى إطلاق عملية تفاوضية شاملة على نحو يضمن تدعيم ركائز الاستقرار في المنطقة.

وجرى الثلاثاء الماضي أول خرق لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين تل أبيب وحماس في غزة بوساطة مصرية في 21 مايو الماضي، بعد أحد عشر يوماً من القتال بين الطرفين، عقب إطلاق المقاومة بالونات حارقة ردت عليها المفاوضات الإسرائيلية بتدمير مواقع عسكرية تابعة لحماس من دون وقوع خسائر بشرية.

وتريد القاهرة الاستفادة من الزخم السياسي الدولي الراغب في البحث في صيغة للعودة إلى طاولة المفاوضات وتضييق الفجوة بين الفصائل الفلسطينية التي يمكن أن تدفع الحكومة اليمنية إلى تغليب خيار الحرب على المفاوضات. وتميل بعض التقديرات السياسية إلى عدم استبعاد تكرار الحرب في غضون ثلاثة أشهر بين إسرائيل وحماس، إذا أخفقت القاهرة في هندسة الأوضاع بطريقة تؤدي إلى تهدئة مستقرة والتوصل إلى اتفاق حول إعادة إعمار غزة، وعدم إنجاز صفقة الأسرى التي قطعت شوطاً كبيراً خلال الأيام الماضية. وأشار الخبير في الشؤون الإسرائيلية أحمد فؤاد أنور، إلى أن هذه الملفات محاطة بتعقيدات عميقة، ويحتاج كل منها إلى إرادة سياسية أولاً تمكن القاهرة من تذليل العقبات التي تعترضها،

تسعى مصر لاستثمار الدعم الأميركي لضبط علاقتها مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة التحالف اليمني الجديد في إسرائيل الذي يمثله كل من نفتالي بينيت ويائير لابيد، حيث تجد القاهرة نفسها أمام تحدي معالجة العديد من الملفات بالتنسيق مع تل أبيب من جانب والفصائل الفلسطينية من جانب آخر من أجل مواصلة القيام بدورها الإقليمي.

القاهرة - لم تكن العلاقة بين مصر والحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو تسير على وتيرة جيدة، لكنها احتفظت بقدر من ضبط النفس وتجنب الصدام مباشرة، بينما تحاول الآن القاهرة إعادة صياغة العلاقة مع التحالف اليمني الجديد في إسرائيل بقيادة نفتالي بينيت ويائير لابيد وإيجاد آليات تمكنها من تضييق هامش المرواغات أمامه لتجسيم دورها.

وقالت مصادر مصرية لـ"العرب" إن القاهرة تحاول أن تستثمر رغبة الحكومة الجديدة في تأكيد مسؤوليتها السياسية وأنها ليست حكومة حرب، وتريد مواصلة دورها لوقف الخلل الفاضح في مفاصل القضية الفلسطينية بما يقلل من فرص دخول أطراف إقليمية لا تريد لمصر مواصلة دورها الذي بداته مع نجاحها في وقف إطلاق النار بغزة.



أحمد فؤاد أنور

الملفات التي تواجهها القاهرة معقدة، وتحتاج إلى إرادة سياسية

وأضافت المصادر نفسها أن الدعم الأميركي لمصر يمثل عنصراً داعماً لتطويع علاقتها مع الحكومة الإسرائيلية، والعمل على إحياء عملية المفاوضات مع الجانب الفلسطيني على قاعدة حل الدولتين، وهو ما يستوجب التواصل بين القاهرة وتل أبيب دبلوماسياً لتهيئة الأجواء وحتى يتعرف كل طرف على نوايا الآخر.

وتلقى وزير الخارجية المصري سامح شكري الجمعة اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية إسرائيل يائير لابيد، واتفقا على عقد لقاء يجمعهما في القاهرة قريباً للتفاهم حول آليات منع العودة إلى التوتر، وإعادة الإعمار، والدعم التنموي للأراضي المحتلة.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير أحمد حافظ، أن الوزير شكري أكد لظهير الإسرائيلي

الاتحاد الأوروبي لقادة لبنان: لا مساعدات قبل تطبيق الإصلاحات

بموقف واضح في ما يخص ربط مشروع البطاقة التمويلية برفع الدعم، الأمر الذي لم تعلنه حكومة تصريف الأعمال بعد.

وقالت صحيفة "الأخبار" اللبنانية في عددها الصادر السبت إن مجلس النواب ومجلس الوزراء ومصروف لبنان يتقاذون كرة المسؤولية، ولا أحد منهم يريد تحملها، ويبدو أدواهم كما لو أنهم اتفقوا على رفع الدعم، من دون تأمين ولو حد أدنى من الحماية للسكان.

واشارت الصحيفة المقربة من حزب الله حليف عون إلى أن هذا "الاتفاق" يخطونه بخلاف على "مصادر تمويل" البطاقة، وعلى آلية اختيار الأسر التي تستحقها.

وليس من المرجح أن يوافق البرلمان على مشروع البطاقة التموينية من دون إصدار الحكومة قراراً رسمياً بشأن رفع الدعم "لأن ذلك يقع ضمن مهامها ومسؤوليتها، والبرلمان غير مستعد لتحمل تداعيات هذا الموضوع".

وقعت في بداية العام الحالي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن البطاقة وترشيح الدعم لا تزال على حالها شأنها شأن النقاشات على تفاصيل وينتدو كان من المفترض أن تكون قد حُسمت وجرى التوافق عليها.

أنها إحدى أسوأ الأزمات الدولية خلال مئة وخمسين عاماً.

وفقدت العملة اللبنانية 90 في المئة من قيمتها، ودفعت التضخم بأكثر من نصف سكان البلاد إلى ما دون خط الفقر وتخلف لبنان عن سداد ديونه وأخذت البنوك من الإجراءات ما كاد يحول بين زبائنها وودائعهم الدولارية.

بوريل توجه برسالة شديدة اللهجة دعا من خلالها الطبقة السياسية في لبنان لتشكيل الحكومة مهدداً بالجوء للعقوبات

ويتوجس اللبنانيون من أن تدفع الضغوط الأوروبية الطبقة الحاكمة إلى سنن إصلاحات مجحفة وغير مدروسة تضرر بما تبقى من مقدراتهم المعيشية في المقابل ترسل بإشارات عن بوادر لتحركات جديّة تحل الأزمة الراهنة. ويعبّد بند رفع الدعم أبرز مطالب المانحين الدوليين لتنفيذ خطة إصلاح الاقتصاد اللبناني.

وتدكرت مصادر محلية بأن مجلس النواب طالب حكومة تصريف الأعمال

سياسية أن إجراء انتخابات نيابية مبكرة هو الحل للمأزق السياسي الراهن. ولا يتبنى الاتحاد الأوروبي مطلب إجراء انتخابات نيابية مبكرة الذي عاد ليفرض نفسه بإلحاح على الساحة السياسية في لبنان، خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري "خياراً متطاولاً أن اعتذاره عن التكليف لم يطرأ عليه إذا كان يسهّل ولادة حكومة جديدة".

وأعاد بوريل تسليط الضوء على الانتخابات البرلمانية مشدداً على أنها "يجب أن تحصل في موعدها" المقرر في العام 2022.

كما التقى بوريل رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري السبت، حيث بحث الطرفان الأوضاع السياسية والعامّة في لبنان.

وتدكرت الوكالة الوطنية للإعلام في لبنان أن الحريري استقبل في "بيت الوسط" ببيروت الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد على رأس وفد، يرافقه سفير الاتحاد الأوروبي في لبنان رالف طراف.

ويثير الانسداد السياسي مخاوف اللبنانيين الذين يراهنون على الضغط الخارجي، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخائفة التي يتخطى فيها لبنان والتي يصنفها البنك الدولي على

ومع استمرار تعثر تشكيل الحكومة في ظل تصاعد التجاذبات بين ممثلي الطبقة السياسية يجد لبنان نفسه بين سيناريوهين، أولهما إنهاء المأزق الحالي بالتعجيل بتشكيل الحكومة وبدء تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من قبل المانحين والشركاء الدوليين، وثانيهما الانهيار التام وتحمل تبعاته.

ويبدو أن الساسة اللبنانيين منشغلون بالتحضير للانتخابات المقبلة التي ستكون فارقة لاستمرار حضورهم في المشهد من عدمه، فيما ترى أوساط

العديد من الخيارات، ونأمل ألا نظطر لذلك.

وشدد المسؤول الأوروبي على أن الاتحاد لم يترجع عن بحث فرض عقوبات على قيادات وشخصيات لبنانية، كان قد أعلن منذ نحو شهرين أنه بصدد دراستها مؤكداً أن "العقوبات على الطاولة نناقشها وأمل ألا يتخذ قرار بشأنها".

ورأى بوريل أن الأزمة التي يواجهها لبنان ناتجة عن سوء الإدارة وليس سببها وجود النازحين.



صراوة أوروبية مع قادة لبنان